



المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

روما، 29 يونيو/حزيران – 3 يوليو/تموز 2020

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2020/6-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 20 مايو/أيار 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" (WFP/EB.A/2020/6-C/1).

إلى المجلس التنفيذي

يسر لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) أن تتقدم بتقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، وذلك بمقتضى اختصاصاتها⁽¹⁾ المعتمدة في الدورة العادية الثانية لعام 2011، والمحدثة في دورتي المجلس في يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني لعام 2017، والمنقحة في الدورة العادية الثانية للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2018.

ويقدم هذا التقرير موجزا لأبرز أنشطة اللجنة وأرائها في الفترة من 1 أبريل/نيسان 2019 إلى 31 مارس/أذار 2020. ويصادف التاريخ الأخير إنجاز الحسابات المالية السنوية، وهي محور رئيسي من محاور تركيز اللجنة. ويمكن الحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن أنشطة اللجنة من محاضر اجتماعاتها، وبنود العمل الملحقة بمحاضر الاجتماعات، وملخصات المناقشات مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج.

واللجنة على استعداد لمناقشة هذا التقرير أو أي جانب آخر من جوانب عملها مع المجلس.

Suresh P. Kana

رئيس لجنة مراجعة الحسابات

مايو/أيار 2020

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

(1) اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج (WFP/EB.2/2018/10/1).

موجز تنفيذي

نفذت لجنة مراجعة الحسابات (اللجنة) خطة عملها وفقا لاختصاصاتها بالتعاون الكامل من جانب المدير التنفيذي والإدارة.

وبالرغم من وجود مجالات واضحة لفرص التحسين، لم تحدد اللجنة أي نقاط ضعف جوهرية في الحوكمة، أو إدارة المخاطر، أو عمليات الضوابط الداخلية داخل البرنامج، التي يمكن أن تؤثر سلبا في التحقيق الكلي لأهداف البرنامج الاستراتيجية والتشغيلية. وعلاوة على ذلك، لم يوجّه انتباه لجنة مراجعة الحسابات لبيانات خاطئة هامة في الكشوف المالية السنوية للبرنامج للسنة التي انتهت في 31 ديسمبر/كانون الأول لعام 2019. وفي هذا الصدد اعتمدت اللجنة على تأكيدات وعروض قَدَمَتها الإدارة، ومكتب المفتش العام، والمراجع الخارجي للحسابات.

ووافق المرجع الخارجي للحسابات على إصدار رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن الحسابات السنوية المراجعة وذلك في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.

وهذه هي السنة التاسعة التي يقدم فيها البرنامج بيانا شاملا عن الرقابة الداخلية. ويقدم هذا التأكيد على أساس الضوابط التي تمارسها الإدارة والعمل الذي تقوم به شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، ومكتب المفتش العام، والمراجعة الذاتية المقدمة من 124 مديرا في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر في روما.

وبشكل عام، تستمر عملية شعبة إدارة المخاطر المؤسسية في التطور، كما أن العمل المنجز في الحصول على تأكيدات من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بشأن إرساء عمليات إدارة المخاطر أصبح أكثر قوة مُعززا بذلك خط الدفاع الثاني. ومع ذلك، لاحظت لجنة مراجعة الحسابات بقلق أن العديد من القضايا المتكررة من السنوات الماضية استمرت في الظهور مرة أخرى في أعمال الضمان التي قام بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في عام 2019، وخاصة تلك المخاطر التي يجب على إدارة البرنامج معالجتها على الفور قبل أن تؤثر بشكل كبير على إنجاز البرنامج وفعاليتها وحتى على مصداقيته. وعلى وجه الخصوص، شهد عام 2019 ارتفاعا في عدد مراجعات الحسابات التي تتطلب تحسينا كبيرا – مع تزايد عدد التوصيات ذات الأولوية العالية – والتي لم يتم البرنامج بعد بمعالجتها أو حلها بشكل فعال. ويتعين القيام بالمزيد من العمل لضمان تحسين عمليات الرقابة الداخلية في خط الدفاع الأول.

وقد أرسى المدير التنفيذي نهجا قويا بشأن إعطاء الإدارة العليا القدوة فيما يتعلق بسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز وسياسة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد بدأت اللجنة الدائمة المشتركة بين الشعب التي تشرف على تنفيذ هاتين السياستين تكتسب زخما، وعين المدير التنفيذي مستشارة أولى لشؤون ثقافة مكان العمل تركز على وضع استراتيجية كلية لتحسين الثقافة في هذا المجال داخل البرنامج. ويجري تنفيذ أنشطة متزايدة تتعلق بالتدريب والتوعية. وقد شهد الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة زيادة كبيرة وكذلك عدد القضايا المتعلقة بالتحقيقات.

ويتواصل التركيز على سياسة مكافحة التندليس والفساد. وتم تنفيذ سبع من أصل إحدى عشرة توصية لأداء مراجعة المراجع الخارجي للحسابات بشأن تنفيذ سياسة مكافحة التندليس والفساد التي أجريت في عام 2018 – ومن المقرر معالجة التوصيات الأربع المتبقية التي تتطلب تعديلات تتعلق بالسياسة خلال عام 2020. ويتعين إجراء المزيد من التوعية والتدريب بشأن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق النتائج المثلى للبرنامج لبلوغ هدفه الخاص بعدم التسامح إطلاقا مع التندليس والفساد.

وتم إطلاق خط ساخن جديد متاح للجميع داخل البرنامج وأصحاب المصلحة الخارجيين للإبلاغ عن سوء السلوك في مارس/آذار 2020 والذي يقدم الخدمة بلغات متعددة.

وقد حقق مكتب المفتش العام أداء جيدا في خطته لمراجعة الحسابات لعام 2019. وتمكن الآن من تخصيص تمويله المتزايد ونشر القدرات الإضافية وتحقيق قاعدة مهارات أوسع.

وزاد عدد التحقيقات الناشئة عن تنفيذ سياسة مكافحة التندليس والفساد وسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشكل ملحوظ، وترزح قاعدة الموارد في هذا المجال تحت الضغط وينبغي إبقاؤها قيد الاستعراض. فمن ناحية، يمكن النظر إلى الزيادة بشكل إيجابي بوصفها نتيجة لزيادة الوعي وتحسين ثقافة الإبلاغ عن

المخالفات. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تعزى الزيادة إلى الأسباب الجذرية بما في ذلك ضعف الثقافة التنظيمية، والفجوات التي تتخلل فهم السياسات، ومواطن الضعف المحتملة في الضوابط الداخلية.

وتم استعراض تنفيذ خطة مراجعة الحسابات لعام 2020 والتحقيقات الجارية في ضوء القيود المفروضة على السفر والتنقل بسبب كوفيد-19. ولن يتم إنهاء بعض المراجعات بما يتماشى مع الخطة الأصلية المعتمدة، وسيجري تمديد الجدول الزمني لإنجاز التحقيقات في كافة الأحوال. وقد نظر مكتب التفتيش العام في خطة منقحة لمراجعة الحسابات من شأنها أن تستمر في تمكينه من توفير الضمانات بشأن تشغيل نظام الرقابة الداخلية في البرنامج. وتوافق لجنة مراجعة الحسابات على خطة المراجعة المنقحة هذه.

ومع الزيادة الهائلة في المساعدة الإنسانية المتوقعة نتيجة كوفيد-19 ستجهد الإدارة لضمان تأمين مستويات أعلى من التمويل. ويجب تعزيز القدرة الداخلية من حيث تدبير الموارد وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمواجهة الزيادة المفاجئة في النشاط في المستقبل المنظور.

المقدمة ووظائف لجنة مراجعة الحسابات

الاختصاصات

1- في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في 2017، جرى تنقيح اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التي كان المجلس قد اعتمدها في دورته العادية الثانية لعام 2011، لكي تشمل تحديداً أنشطة تقوية الرقابة مثل تقديم المشورة بشأن أداء المفتش العام ومدير مكتب الرقابة، والخطة السنوية لأنشطة الرقابة الخاصة بمكتب الرقابة. كما جرى توسيع الاختصاصات مرة أخرى في الدورة العادية الثانية عام 2017 لتتضمن الإشراف على الأخلاقيات داخل البرنامج كجزء من ولايتها الأساسية، ولتغيير تشكيل فريق الاختيار. وبناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة بتعزيز الاختصاصات من خلال إضافة إشارات واضحة إلى التدريب التمهيدي للأعضاء الجدد، وإلى التقييم الذاتي، تم تنقيح الاختصاصات مرة أخرى في الدورة العادية الثانية لعام 2018. ويقدم النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات توجيهات إضافية، وهي مدرجة في الملحق الأول من هذه الوثيقة. ولا تُقترح أية تغييرات على النظام الداخلي للجنة.

2- وتشمل مسؤوليات اللجنة إسداء المشورة للمجلس والمدير التنفيذي في المسائل التالية:

◀ المراجعة الداخلية للحسابات؛

◀ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛

◀ الكشوف المالية؛

◀ المحاسبة؛

◀ المراجعة الخارجية للحسابات؛

◀ القيم والأخلاقيات؛

◀ الادعاءات بأنشطة غير سليمة.

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

3- ترد قائمة بأعضاء اللجنة الحاليين في الملحق الثاني. ويراعي هذا التكوين التوازن بين الجنسين وبين الأقاليم، وفق ما حدده المجلس.

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات

4- يغطي هذا التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2019 إلى 31 مارس/آذار 2020. ويقدم لمحة عامة عن عمل اللجنة، ويسلط الضوء على القضايا التي تتطلب اهتمام المجلس والمدير التنفيذي.

5- وقد اجتمعت لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات خلال هذه الفترة، في يوليو/تموز 2019، وديسمبر/كانون الأول 2019، بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة كوفيد-19 واجتمعت عن بعد في جلسيتين في مارس/آذار 2020 وأبريل/نيسان 2020. وفي الفترات الفاصلة بين الاجتماعات الرسمية، عقد أعضاء اللجنة أو رئيسها اجتماعات هاتفية مع المفتش العام أو إدارة البرنامج أو مراجع الحسابات الخارجي أو أمينة المجلس التنفيذي بشأن مسائل تتطلب اهتمام اللجنة. واجتمع المدير التنفيذي مع لجنة مراجعة الحسابات في يوليو/تموز 2019، وبسبب غيابه من جراء الإصابة بفيروس كوفيد-19، اجتمعت اللجنة مع رئيس موظفيه في أبريل/نيسان 2020. بينما واصلت اللجنة أسلوب عقد جلسات تنفيذية مع نائب المدير التنفيذي والمفتش العام في كل اجتماع من اجتماعاتها خلال هذه الفترة. واجتمعت لجنة مراجعة الحسابات أيضاً بمدير مكتب المراجعة الداخلية ومدير مكتب التفتيش والتحقيق.

- 6- وفي اليوم الأول والأخير من كل اجتماع، تعقد لجنة مراجعة الحسابات جلسات تنفيذية، تكون عموماً مع المدير التنفيذي أو نائب المدير التنفيذي. وترتكز هذه الجلسات على القضايا الاستراتيجية وتزود لجنة مراجعة الحسابات بنظرات متبصرة بشأن أولويات البرنامج واحتياجاته. وتستخدم الجلسات أيضاً لطرح وتبادل أفكار اللجنة وشواغلها مع المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي ورئيس الديوان، والإبلاغ عن الأمور التي تتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب المدير التنفيذي.
- 7- وما زالت اجتماعات اللجنة مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي تمثل حلقة وصل رئيسية مع المجلس. فهذه الهيئة المكتب تقدم الآراء والأولويات الموحدة للدول الأعضاء في البرنامج. ويوفر هذا التفاعل للجنة مراجعة الحسابات الوسائل الأساسية التي تمكنها من إبداء المشورة إلى المجلس بشأن وضع الحوكمة والأخلاقيات والمخاطر وجهود الرقابة في البرنامج.
- 8- وعقدت اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة الاجتماع الرابع للجان الرقابة في منظومة الأمم المتحدة في 10 و11 ديسمبر/كانون الأول 2019 في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. وشارك أحد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات في هذا الاجتماع حيث استمر التثاء على البرنامج لنموذج الحوكمة السائد فيه ولنضجه والممارسات التي يتبعها في هذا المجال.
- 9- وتعدّ الزيارات الميدانية حاسمة لكي يفهم أعضاء اللجنة عمليات البرنامج. وتخطط هذه الزيارات بالتشاور مع نائب المدير التنفيذي، وهيئة مكتب المجلس التنفيذي، وأمانة المجلس التنفيذي، والمديرين القطريين. وتغطي ميزانية لجنة مراجعة الحسابات تكاليف هذه الزيارات التي يجري التقليل منها بتنظيم الرحلات إلى المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها عضو اللجنة المشارك في الزيارة الميدانية. ووفقاً للقيود التي فرضها كوفيد-19 يجري وضع الخطط لإجراء زيارات ميدانية أثناء الفصل الرابع من عام 2020.

إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية

- 10- في عام 2019، أنفق البرنامج أكثر من 7.6 مليار دولار أمريكي، معظمها على توزيع الأغذية، والسلع، والتحويلات القائمة على النقد، على نطاق عدد كبير من البلدان المتأثرة بالأزمات في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وعند القيام بذلك، كان يتعامل مع 18 حالة من حالات الطوارئ النشطة، منها 7 حالات صُنفت من المستوى 3، بما في ذلك الحالة الأحدث المتعلقة بكوفيد-19، و11 حالات من المستوى 2.
- 11- ونجاح منظمة عالمية واسعة الحجم والنطاق، تبلغ ميزانيتها مليارات متعددة من الدولارات الأمريكية وتعمل في بعض من أفقر المناطق وأكثرها اضطراباً في العالم لتوصيل المساعدة الإنسانية وكذلك المساعدة التنموية، يتطلب أموراً من بينها برنامج فعال حقيقي لإدارة المخاطر المؤسسية مدعوم بنظام صارم من الضوابط الداخلية. ولجنة مراجعة الحسابات مكلفة بشكل صريح بموجب اختصاصاتها بدراسة فعالية "نظم الرقابة الداخلية في البرنامج، بما في ذلك إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة الداخلية".
- 12- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات أنه، على مر السنين القليلة الماضية، حسنت إدارة البرنامج بدرجة كبيرة نهجها إزاء إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية. كما أقرت اللجنة بأن ذلك هو عملية تطويرية؛ وبأنه حتى النظم الأفضل تصميمياً لإدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية لا يمكنها القضاء على جميع المخاطر، أو منع وقوع الأحداث السلبية. وعلى نفس المستوى، تعتقد لجنة مراجعة الحسابات أنه بالنسبة لمنظمة عالمية ميزانيتها تبلغ مليارات متعددة من الدولارات الأمريكية، يلزم تقوية برنامجها المعني بإدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية إلى حد كبير.
- 13- وعليه، توصي لجنة مراجعة الحسابات بأن يواصل المجلس والإدارة باطراد تحسين عمليات إدارة المخاطر المؤسسية ونواتجها والضوابط الداخلية؛ وتنقيح درجة تقبل البرنامج للمخاطر لجعلها أكثر فائدة في الأنواع المختلفة والمتزايدة التعقيد من مجالات المخاطر؛ وأن يوضح مستوى المخاطر التي يمكن للمنظمة قبولها، في ظل ظروف مختلفة حينما تقوم بتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية. وتدرك لجنة مراجعة الحسابات أن كوفيد-19 قد خلق تحديات تشغيلية وأنه يتم التفكير في تعديل بعض عمليات الرقابة الداخلية في سياق الطوارئ، على أن تأخذ الإدارة في الحسبان وجوب الحفاظ على الأهداف التشغيلية الضرورية مثل تقليل أوجه القصور إلى الحد الأدنى، وتقليل الهدر والاحتفاظ بمستوى مناسب من الضوابط الداخلية ومنع التدليس.

14- ويستند عمل البرنامج بشأن إدارة المخاطر المؤسسية والضوابط الداخلية إلى الأنشطة التالية:

- (أ) العمل الذي تضطلع به شعبة إدارة المخاطر المؤسسية التي تُحدّد المخاطر التي قد تؤثر على وحدات الأعمال الفردية – التي تشمل المكاتب القطرية، والمكاتب الإقليمية، والشُعَب، والوظائف الأحادية في مقره في روما – وكذلك المخاطر الوثيقة الصلة بالبرنامج ككل، وخاصة في حالات الطوارئ. وفي إطار نهج جديد وأكثر شمولاً، صنف فريق إدارة المخاطر المؤسسية في البرنامج مدى تقبله للمخاطر في 15 مجالاً رئيسياً، انبثق عنها 41 نوعاً من المخاطر الفرعية. وكما ورد في تقرير لجنة مراجعة الحسابات في السنة السابقة، تواصل اللجنة ملاحظة أنه رغم القيام بقدر كبير من العمل لوضع تقدير كمي لهذه التصنيفات الجديدة، فإن هذا العمل يظل عملاً جارياً. ونتيجة لذلك، فإن لجنة مراجعة الحسابات، أسوة بما كانت عليه في السنة الفائتة، ليست بعد في وضع يمكنها من التعليق بشكل نهائي على التصنيفات أو التوجهات أو الحصائل أو على كفاءتها.
- (ب) وأعربت لجنة مراجعة الحسابات عن سرورها لأن مكتب إدارة المخاطر قد أكمل تقييم نضج المخاطر في عام 2019. وتم اختيار عينة مؤلفة من 41 مكتباً، تضم تسع شعب في المقر، وجميع المكاتب الإقليمية الستة، و26 مكتباً من المكاتب القطرية المختلفة. وفي الفترة بين 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 و18 ديسمبر/كانون الأول 2019، طُلب من المديرين أو نواب المديرين في هذه المناطق الإجابة على 55 سؤالاً تغطي ستة أبعاد رئيسية لنضج المخاطر. وأشارت نتائج هذا الاستقصاء إلى أن المقر قد وضع بشكل نسبي معايير تتعلق بنضج المخاطر فيما كانت المكاتب الإقليمية والبلدان لا تزال في مرحلة التطوير. وليس هذا بالأمر غير المألوف، إذ إن لجنة مراجعة الحسابات تتفق مع مكتب إدارة المخاطر على أن الأمر يستدعي الاضطلاع بالمزيد من العمل في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من أجل إدراج مفاهيم المخاطر المؤسسية والتشغيلية بشكل أساسي.
- (ج) أشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى أن عام 2019 هو العام التاسع على التوالي الذي أصدر فيه المدير التنفيذي بياناً حول الضوابط الداخلية. يستند هذا البيان في المقام الأول إلى استعراض للتعليقات الواردة من الإدارة العالمية، كما يأخذ في الاعتبار أدلة مثل سجل المخاطر المؤسسية، والتقارير السنوي للمفتش العام، ونتائج مراجع الحسابات الخارجي، وتقارير مكتب التقييم، ومحاضر جلسات لجان الإدارة ولجنة مراجعة الحسابات. والتمس البيان تعقيبات مفصلة من 127 من كبار المدراء بمن فيهم رئيس الديوان، ونائب المدير التنفيذي، ومساعد المدير التنفيذي، والمديرين الإقليميين، والمديرين القطريين، ومديري الشعب في المقر وغيرهم. وبناء على تعقيباتهم، يسلط البيان الضوء على مسألتين هامتين من مسائل المخاطر والرقابة الداخلية التي ظهرت في عام 2019:

(1) ثقافة العمل والسلوك في البرنامج؛

(2) سلامة وجودة الأغذية.

وفيما تتم معالجة كلتا المسألتين على نحو نشط من قبل الإدارة، توافق لجنة مراجعة الحسابات على أن هذه مخاطر هامة ويحتمل أن يكون لها عواقب كثيرة ووخيمة على السمعة بالنسبة للمنظمة ككل. كما سلط البيان الضوء على بعض مناطق المخاطر والرقابة الداخلية الهامة الأخرى التي تم ترحيلها من عام 2018 إلى عام 2019. وترد على النحو التالي:

(1) إدارة المنظمات غير الحكومية المحلية وخاصة على المستوى الميداني؛

(2) إدارة المستفيدين في بعض المناطق الجغرافية؛

(3) إدارة المواهب وتخطيط القوى العاملة ليس فقط لتلبية متطلبات الزيادة المفاجئة – التي تفاقمت الآن بسبب كوفيد-19 – ولكن أيضاً لجعل البرنامج مستعداً لمواجهة المستقبل؛

(4) نظم الرصد والاستعراض التشغيلي، وخاصة في سياق الخطط الاستراتيجية القطرية؛

(5) تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات والحوكمة والضوابط والأمن السيبراني.

(د) فيما يتعلق بسجل المخاطر المؤسسية، أشارت لجنة مراجعة الحسابات إلى أنه من المتوقع أن يحتفظ كل مكتب من مكاتب البرنامج بسجل محدث للمخاطر، وهو مجموعة فرعية من سجل المخاطر المؤسسية. وتم تحديد 14 خطراً من المخاطر الرئيسية في سجل المخاطر المؤسسية، لكل منها سماته الخاصة من حيث: (1) فئة المخاطر، (2) الاحتمال، (3) التأثير، (4) مستوى المخاطر، (5) المسؤول (المسؤولون) عن المخاطر. ومن بين هذه المجالات، كانت مجالات المخاطر الرئيسية الستة هي:

- (1) الفشل في إثبات القيمة المقترحة للبرنامج في مجال التنمية وإقامة السلام (مخاطر عالية، واحتمال كبير، وتأثير حاسم)؛
- (2) سوء التوافق بين القوى العاملة في البرنامج والاحتياجات التنظيمية (مخاطر عالية، واحتمال كبير، وتأثير شديد)؛
- (3) الفشل في التكيف مع التغييرات في المشهد التمويلي (مخاطر عالية، واحتمال كبير، وتأثير حاسم)؛
- (4) انخفاض مستوى سلامة الأغذية وجودتها (مخاطر عالية، واحتمال كبير، وتأثير شديد)؛
- (5) عدم القدرة على نشر التكنولوجيا المناسبة للنظم والعمليات الأساسية للبرنامج (مخاطر عالية، واحتمال كبير، وتأثير شديد)؛
- (6) الفشل في منع التدليس واكتشافه والتصدي السريع له على امتداد البرنامج (مخاطر عالية، واحتمال كبير، وتأثير شديد).

وتتفق لجنة مراجعة الحسابات مع تحديد وتصنيف هذه المخاطر، والتي تم تسليط الضوء عليها بشكل منفصل في عدة مناسبات من خلال المراجعات الداخلية وتقارير الضمان الاستشارية والتحقق التي أجراها مكتب المفتش العام. علاوة على ذلك، تلاحظ لجنة مراجعة الحسابات مع الأسف أنه في العديد من هذه الحالات ظلت الإجراءات التصحيحية التي اتخذت للتخفيف من المخاطر العالية غير منفذة حتى بعد تاريخ استحقاقها بكثير.

(هـ) تعتبر المراجعات الداخلية والضمانات الاستشارية والاستعراضات الاستباقية للنزاهة التي يقوم بها مكتب المفتش العام هي الوثائق الرئيسية التي توفر تأكيدات بشأن الحوكمة والسياسات والمخاطر والموارد وقضايا التشغيل والمساءلة من خلال خدمات الرقابة المستقلة والموضوعية، والتي يتحول إليها هذا التقرير للجنة مراجعة الحسابات الآن

المراجعة الداخلية والتحقق

- 15- تُعد لجنة مراجعة الحسابات، وفقاً لاختصاصاتها المنقحة، مسؤولة عن إبداء المشورة للمجلس التنفيذي، والمدير التنفيذي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات. ويشمل ذلك، من جملة أمور، الإشراف على الأداء، والتوظيف، والموارد، ومدى ملاءمة وظائف المراجعة الداخلية والتحقق الداخلية على حد سواء، فضلاً عن استقلال مكتب المفتش العام.
- 16- ويعد مكتب المفتش العام كياناً مستقلاً للرقابة، ينظمه ميثاق وافق عليه المدير التنفيذي. ويتألف المكتب من وحدتين: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، ومكتب التفتيش والتحقق. وقد قام عمل وناتج هاتين الوحدتين بدور في الرأي المتعلق بالضمان لمكتب المفتش العام في عام 2019. ودرست لجنة مراجعة الحسابات رأي مكتب المفتش العام استناداً إلى ما قام به من مراجعات حسابات داخلية، وعمليات تفتيش، وتحقيقات، وخدمات ضمان.
- 17- وتُستمد أنشطة الضمان لمكتب المراجعة الداخلية من خطة مراجعة سنوية تستند إلى المخاطر، ووافق عليها المدير التنفيذي بعد التشاور مع الإدارة العليا واستعراضها من جانب لجنة مراجعة الحسابات. وبالنسبة لعام 2019، كان مجال مراجعة هذا المكتب يشمل 172 كياناً تنظيمياً، وعمليات محددة. ويُحدد نطاق مراجعة تكنولوجيا المعلومات والمخاطر ويُصنّف بشكل منفصل. وتم ترتيب جميع الكيانات الخاضعة للمراجعة وفقاً لاحتمال حدوث مخاطر محددة، وعواقب المخاطر، باستخدام مقياس من ثلاث نقاط: مرتفعة، أو متوسطة، أو منخفضة.

- 18- بناء على هذه المنهجية، شهد عام 2019 إتمام 30 مهمة. ومن بين هذه المهام، كانت هناك 22 عملية مراجعة داخلية للحسابات – 12 منها مراجعات لعمليات ميدانية، واستعراض متابعة واحد لموقع ميداني، وست بشأن طبيعة المراجعات المواضيعية والإجرائية، وثلاث مراجعات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات. وتم الحصول على الضمان أيضا من سبع مهام استشارية: حول تخصيص الموارد المؤسسية، وحماية البيانات والخصوصية، وبيان الضمان وبيان عملية التصديق على الرقابة الداخلية، والمساءلة أمام السكان المتضررين، واستعراض لترتيبات مخاطر الشراكة بين الوكالات، واستعراض لمنظمة غير حكومية، واستعراض لحوكمة العناية الواجبة في مقر شريك متعاون. واستكمل تقرير الاستعراض الاستباقي للنزاهة المرتبط بنظام الرواتب في الميدان تغطية ضمان مكتب المراجعة الداخلية.
- 19- وأجرى مكتب المراجعة الداخلية تقييم 21 من بين 22 تقرير مراجعة داخلية صادرة في عام 2019. ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات بقلق أن (1) واحدا منها "غير مرض" من حيث أن "الضوابط الداخلية وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر إما لم يتم وضعها أو أنها لا تعمل بشكل جيد"؛ (2) أحد عشر منها كانت "مرضية جزئيا وبحاجة إلى بعض التحسينات الرئيسية"؛ (3) سبعة منها كانت "مرضية جزئيا وبحاجة إلى بعض التحسينات"؛ (4) اثنين منها فقط حصلت على تصنيف "مرض". وكانت المراجعة الداخلية الوحيدة بدون تصنيف عبارة عن تقرير متابعة لتقرير غير مرض لعام 2018 ولوحظ تقدم كبير في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.
- 20- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات بقلق أن العديد من القضايا المتكررة من السنوات الماضية استمر في الظهور مرة أخرى في أعمال الضمان التي قام بها مكتب المراجعة الداخلية في عام 2019، وخاصة تلك المخاطر التي يجب على إدارة البرنامج معالجتها على الفور قبل أن تؤثر بشكل كبير على إنجازات المنظمة وفعاليتها وحتى مصداقيتها. وعلى وجه الخصوص، شهد عام 2019 ارتفاعا في عدد المراجعات التي تتطلب تحسينا كبيرا – مع تزايد عدد التوصيات ذات الأولوية العالية – والتي لم تعالجها المنظمة أو تبت فيها بعد بشكل فعال.
- 21- وظلت الأسباب الرئيسية التي ذكرها مكتب المفتش العام كأسباب لوجود ضوابط داخلية قليلة الكفاءة في عام 2018 كما كانت عليه في عام 2019، إن لم تتفاقم. وهي التالية:
- (أ) ضعف التركيز على القدرات والموارد من أجل التنفيذ الفعال للضوابط والإجراءات، وخاصة في حالات الطوارئ؛
- (ب) الافتقار للتركيز وعدم إعطاء الأولوية للوظائف الرئيسية التي توفر مستويات الدعم والضوابط المطلوبة للعمليات الميدانية؛
- (ج) عدم نضج إدارة المخاطر بالقدر الكافي والتي تعجز في الغالب عن توجيه ومواءمة الضوابط والنظم على المستويات التي يقتضيها حجم المنظمة وقياسها ونطاقها؛
- (د) عدم كفاية استخدام النظم وتكنولوجيا المعلومات لمواءمة الضوابط وتبسيطها وأتمنتها، وخاصة رصد الأداء، ومنع التدليس واكتشافه؛
- (هـ) عدم كفاية إدارة ورقابة الشركاء المتعاونين وهو أمر لم تتم معالجته أو إعطاؤه الأولوية بشكل كافٍ رغم ملاحظة أنه يمثل خطرا كبيرا؛
- (و) الحاجة إلى إجراء تحسينات في إدارة المستفيدين لضمان نزاهة البرنامج وسمعته.
- (ز) حالات الضوابط غير الكافية المتعلقة بالتحويلات القائمة على النقد، وهي ضوابط يجب أن تكون أكثر صرامة وأن تستند إلى تكنولوجيا المعلومات بالنظر إلى ضخامة حجم الكثير من هذه العمليات.
- 22- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات هذه الأسباب ووافقت عليها وحثت الإدارة العليا على معالجة هذه الأمور في أقرب وقت ممكن.

- 23- ولاحظت لجنة مراجعة الحسابات بانزعاج كبير جملتين رئيسيتين وردتا في تقرير مكتب المفتش العام لعام 2019، تم اقتباسهما فيما يلي: "وقد أظهر عمل مكتب المراجعة الداخلية في عام 2019 أن البرنامج لم يكن فعالا في إدارة أولوياته، وتخصيص الموارد اللازمة لتلك الأولويات وتعديل أو تصحيح المشاكل المحددة، إن لم يكن حلها تماما. [...] ومع ازدياد عدد القضايا التي تنتظر الحل، فقد باتت تشكل عبئا ثقيلا على قدرة البرنامج. وإذا لم يتم معالجة هذا الأمر، فقد يكون له تأثير لاحق على فعالية تحقيق المنظمة لمهمتها."
- 24- ولاحظت اللجنة أيضا بقلق زيادة عدد من الإجراءات المعلقة والمتعلقة بمخاطر بالغة والمتفق عليها مع مراجعي الحسابات، أي الإجراءات التي وافقت الإدارة على تنفيذها بعد صدور ملاحظة المراجعة للمخاطر العالية ولكنها ظلت معلقة. ففي عام 2018، كان هناك 44 إجراء من هذه الإجراءات معلقا في نهاية العام، منها 16 عنصرا تجاوزت موعد التنفيذ المتفق عليه. وقد ازداد ذلك سوءا في عام 2019 حيث ظل 79 إجراء من الإجراءات المتعلقة بمخاطر بالغة معلقا في نهاية العام وتجاوز 38 منها موعد التنفيذ. وفي رأي لجنة مراجعة الحسابات فإن هذا يمثل أولوية عالية يتعين على الإدارة معالجتها قبل أن تؤثر بشكل كبير على إطار الرقابة الداخلية.
- 25- ويُجري مكتب المفتش العام تحقيقات تتعلق بادعاءات سوء السلوك، والتدليس، والفساد، وانتهاكات قواعد النظام الإداري للموظفين، والسياسات، والإجراءات، بما في ذلك تحقيقات الاستغلال والانتهاك الجنسيان، والمضايقات، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والتمييز، التي أجراها مكتب التفتيش والتحقيق.
- 26- وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك زيادة حادة في تناول المسائل التي تلقاها مكتب التفتيش والتحقيق خلال السنوات الأربع الماضية. وارتفع عدد الحالات الجديدة من 136 في عام 2016 إلى 186 في عام 2017 وإلى 368 في عام 2018 و584 في عام 2019. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد القضايا من 153 إلى 201 وإلى 402 ثم إلى 713 خلال فترة السنوات الأربع نفسها. وفي عام 2016 أجرى مكتب التفتيش والتحقيق 60 تحقيقا. وارتفع هذا العدد ارتفاعا شديدا ليصل إلى 100 في عام 2018 ثم إلى 174 عام 2019.
- 27- وفي عام 2019، لاحظت لجنة مراجعة الحسابات أن 46 في المائة من قضايا مكتب التفتيش والتحقيق التي كانت قيد التحقيق تتعلق بمكافحة التدليس والفساد. ومن هذه الحالات، بلغت التكاليف التي انطوت عليها قضية واحدة تتعلق بإجراءات تدليسية من قبل البائعين أكثر من 7 ملايين دولار أمريكي فيما كانت الأخرى ثانوية نسبيا من حيث المحتوى النقدي. واستأثرت المضايقات وإساءة استعمال السلطة والتمييز بنسبة أخرى قدرها 20 في المائة من القضايا. وشكل التحرش الجنسي نحو 7 في المائة بينما مثل الاستغلال والانتهاك الجنسيان نسبة 8 في المائة أخرى.
- 28- ونظرا لزيادة الحالات التي أدارها مكتب التفتيش والتحقيق في عام 2019 بنسبة 77 في المائة مقارنة بالعام السابق، فقد شهد تراكما متزايدا في القضايا ذات الأولوية الأقل والتي بدورها زادت من الوقت المرتبط بإفقال هذه التحقيقات. ولضمان معالجة الحالات الأكثر خطورة على وجه السرعة، تم تحسين منهجية تحديد أولويات الحالات لدى مكتب التفتيش والتحقيق. ومع ذلك أشارت لجنة مراجعة الحسابات، كما فعل مكتب المفتش العام في تقريره السنوي لعام 2019، أنه إذا أصبحت الزيادة الكبيرة في عدد الحالات تمثل "الوضع العادي" الجديد للمنظمة، فستظل موارد الموظفين في مكتب التفتيش والتحقيق تعمل فوق طاقتها.
- 29- وقد استمرت زيادة الميزانية المخصصة لمكتب المفتش العام فارتفعت من 9.28 مليون دولار أمريكي في عام 2018 إلى 11.33 مليون دولار أمريكي في عام 2019. ومن أصل المخصصات الأخيرة، بلغ الإنفاق الفعلي لمكتب المفتش العام 10.39 مليون دولار أمريكي، ويُعزى الفرق في معظمه إلى حالات التأخير بين تعيين موظفين إضافيين وتسلمهم للعمل. وفي نهاية عام 2019، كان لدى مكتب المفتش العام فريق مؤلف من 41 موظفا فنيا اتسم بالتوازن بين الجنسين (49 في المائة نساء) وبالتنوع (الانتماء إلى 21 جنسية مختلفة).
- 30- وتعترف لجنة مراجعة الحسابات بتحسين حالة التوظيف في مكتب المفتش العام، إلا أنه مع العدد غير المسبوق لحالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3، والنمو في التحويلات القائمة على النقد، ومواطن الضعف النسبي في نضوج المخاطر وملاحظات المراجعات عالية الخطورة المعلقة والزيادة المفاجئة في حالات التحقيق، فإن اللجنة تتوقع زيادة جهود المراجعات والتحقيقات

التي يجريها مكتب المفتش العام في الأعوام المقبلة. وإذا لم تتمكن الإدارة من تخفيف العوامل الآتفة الذكر، فسيتعين على المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي زيادة ميزانية مكتب المفتش العام على مدى العامين المقبلين.

- 31- ووافقت لجنة مراجعة الحسابات على خطة المراجعة والضمان لعام 2020. وهي في الوقت الحاضر أكثر تقييدا من خطة عام 2019 أو حتى عام 2018، ويرجع ذلك أساسا إلى الصعوبات في السفر الميداني الناشئة عن سيناريو كوفيد-19. وبقى في انتظار رؤية عدد المراجعات وممارسات الضمان التي يمكن إجراؤها في عام 2020.
- 32- وفي ختام هذا القسم حول عمل مكتب المفتش العام لعام 2019، من المناسب إعادة التأكيد على المخاوف التي أثارها مكتب المفتش العام والتي أخذتها لجنة مراجعة الحسابات في الاعتبار.
- 33- ومن الصحيح القول أن مكتب المفتش العام رأى أنه لم يتم تحديد أي نقاط ضعف كبيرة في عمليات الحوكمة أو إدارة المخاطر أو عمليات الرقابة المعمول بها في جميع أنحاء البرنامج والتي من شأنها أن تضر بشكل كبير بإنجاز العام للأهداف الاستراتيجية للمنظمة. على أن هذا المكتب أشار بوضوح بالمقابل إلى العديد من نقاط الضعف وأوجه القصور التي زادت أكثر من مرة عبر المناطق الجغرافية والأنشطة المختلفة والتي لا يزال الكثير منها للأسف دون حل. وتحت لجنة مراجعة الحسابات بشدة المدير التنفيذي والإدارة العليا للبرنامج على النظر في هذا الأمر، حتى لا تواصل أوجه القصور هذه الظهور مجددا في السنوات القادمة.

حماية البيانات والأمن السيبراني

- 34- لمعالجة خصوصية البيانات وحمايتها، تم إنشاء فرقة العمل المسؤولة عن البيانات، ويجري العمل على تعيين موظف حماية البيانات. وثمة أوراق محددة حول إدارة البيانات الهامة قيد الإنجاز فيما يشهد تصميم العمليات والنظم والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تقدما. وستستمر لجنة مراجعة الحسابات في مراقبة التنفيذ في هذا المجال الهام.
- 35- وفي حين أنه لا يمكن لأي منظمة تأكيد التصدي الشامل لهجمات الأمن السيبراني، فقد تم إحراز تقدم كبير لحماية البرنامج من مثل هذه الهجمات. وترحب لجنة مراجعة الحسابات بتعيين خبراء بارزين في هذا القطاع لتقديم المشورة للبرنامج بشأن تدابير الدفاع الخاصة به.

الرقابة على الخزائنة والاستثمارات

- 36- تلقت لجنة مراجعة الحسابات معلومات عن أداء إدارة الاستثمارات في البرنامج. وتم الإبلاغ بأن الأنشطة في إدارة الاستثمارات كانت متوافقة مع سياسات البرنامج ومع تقبله للمخاطر. ولاحظت اللجنة أن البرنامج، في بعض البلدان، كان يودع الأموال لدى بنوك غير مصنفة ولا سيما لعمليات التحويلات القائمة على النقد لكنها تدرك أن هذا يتم فقط في الحالات التي لا يوجد فيها مورد بديل مصنف.

الكشوف المالية

- 37- عُرض مشروع الكشوف المالية السنوية على لجنة مراجعة الحسابات. وأكد كل من الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي للجنة مراجعة الحسابات أن الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- 38- وتشيد لجنة مراجعة الحسابات بنجاح الإدارة في تحقيق زيادة كبيرة في التمويل إلى 8.3 مليار دولار أمريكي (2018: 7.4 مليار دولار أمريكي).
- 39- ارتفع إجمالي النفقات إلى 7.6 مليار دولار أمريكي (2018: 6.6 مليار دولار أمريكي) مع زيادة التحويلات القائمة على النقد بنسبة 21 في المائة إلى 2.1 مليار دولار أمريكي وزيادة توزيع الأغذية بنسبة 10 في المائة إلى 2.3 مليار دولار أمريكي. وبالتالي تكاد طريقة التحويلات القائمة على النقد تصل إلى نفس مستوى المساعدة الغذائية.

- 40- وأدى ارتفاع الإنفاق في عام 2019 إلى انخفاض في الفائض بنسبة قدرها 10 في المائة. وتم تسجيل أكثر من 50 في المائة من الفائض البالغ 658 مليون دولار أمريكي بسبب الأموال التي لم تنفق في إثيوبيا واليمن وزمبابوي. وينبغي شرح ذلك للجهات المانحة بصورة وافية لكي تطمئن بأن البرنامج يتمتع بالقدره على إنفاق الأموال في الحدود المتفق عليها.
- 41- وارتفع إجمالي الأصول بمقدار 1.260 مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نمو المساهمات المستحقة القبض. وارتفع إجمالي الخصوم بمقدار 696 مليون دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الإيرادات المؤجلة والزيادة في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين البالغة 287 مليون دولار أمريكي (37 في المائة). وهذا الأمر الأخير كان نتيجة للتغيرات في الافتراضات الاكتوارية، على وجه الخصوص، باستخدام معدل حسم أقل (بما أدى إلى زيادة الخصوم بمبلغ 220 مليون دولار أمريكي) والتعديلات الأخرى المتعلقة بالخبرة.
- 42- ولم يبلغ مراجع الحسابات الخارجي لجنة مراجعة الحسابات عن أي أخطاء جوهرية. وسيصدر مراجع الحسابات الخارجي رأيا غير مشفوع بتحفظات.

المراجعة الخارجية للحسابات

- 43- هذا هو العام الرابع للعقد الذي أبرمه البرنامج لمدة ست سنوات مع ديوان المحاسبة الفرنسي أو المراجع العام لفرنسا المعني بالمراجعة الخارجية للحسابات لدى البرنامج. وقد راجع مراجع الحسابات الخارجي الحسابات السنوية المراجعة للعام الذي ينتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 وأجرى مراجعة للأداء بشأن حافظة عقارات البرنامج وخدمات النقل الجوي. وصيغت توصيات عدة حول الفعالية والكفاءة، التي لا يؤثر أي منها في الفعالية الكلية والكفاءة واقتصادات عمليات البرنامج.
- 44- وفيما يتعلق بمنع التدليس واكتشافه، يحتاج البرنامج إلى زيادة التوعية بشأن التدليس في صفوف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين (الموظفون، والخبراء الاستشاريين، والموردون، والشركاء المتعاونون). وتوصي نتائج مراجعات الأداء في عام 2018 بتوفير المزيد من التدريب، ولا سيما في الميدان، وتعزيز الضوابط الداخلية. ولا تزال هذه العملية بحاجة إلى التحسين.

القيم والأخلاقيات

- 45- ارتفع عدد التحقيقات الرسمية التي أجراها مكتب المفتش العام خلال العام بنسبة 74 في المائة، أي من 100 تحقيق في عام 2018 إلى 174 تحقيقا في عام 2019. بالإضافة إلى ذلك، زادت الحالات غير الرسمية المتعلقة بالاستفسارات الاستشارية الأخلاقية واستفسارات أمين المظالم بنسبة 40 في المائة و18 في المائة على التوالي. فمن ناحية، يمكن النظر إلى الزيادة بشكل إيجابي بوصفها ناتجة عن زيادة الوعي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تعزى الزيادة إلى أسباب جذرية بما في ذلك ضعف ثقافة المنظمة، والفجوات في فهم السياسات ونقاط الضعف المحتملة في الضوابط الداخلية.
- 46- وفي عام 2019، استعاد الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز (الفريق العامل المشترك) زخمه. وكلف الفريق العامل المشترك بإجراء استعراض خارجي لثقافة مكان العمل والمناخ الأخلاقي السائد في البرنامج. واستنادا إلى البيانات المستمدة من الاستعراض الخارجي مصحوبة ببيانات الاستقصاء العالمي للموظفين لعام 2018، قدم الفريق العامل المشترك توصيات في ستة مجالات أساسية⁽²⁾.
- 47- وتم تعيين المستشارة الأولى للمدير التنفيذي لثقافة مكان العمل كقائدة عالمية لوضع خطة عمل شاملة.
- 48- وشددت لجنة مراجعة الحسابات على أن التغيير الثقافي يمثل مسيرة طويلة ومن المهم إظهار التغييرات الصغيرة والمرئية في آن معاً، على امتداد المسيرة. وبالنظر إلى وفرة البيانات التي جمعت من الاستعراض الخارجي والاستقصاء العالمي لآراء الموظفين، يساور لجنة مراجعة الحسابات القلق من أن تحليلات البيانات وتعريف السياسات قد تسفر عن سيناريو مفرط في المثالية بما يعترض طريق التقدم.

- 49- ورحبت لجنة مراجعة الحسابات بالأنشطة المتزايدة التي تقوم بها المستشارية الأولى لتثاقفة مكان العمل، والفريق العامل المشترك، ومكتب الأخلاقيات، وشعبة الموارد البشرية، لكنها حددت الحاجة إلى وضع خارطة طريق بسيطة ومتسلسلة تحقق التوازن بين الحس بالاستعجال والأهداف الواضحة. ومن المقبول تعديل أهداف المشروع ومعالمه البارزة والأهداف القابلة للقياس أثناء ذلك. وتتمثل الأولوية في زيادة ثقة الموظفين من خلال تبيان أمثلة على التغييرات التي تمت، مهما كانت صغيرة.
- 50- وتحتاج ثقافة المنظمة الناجحة إلى ضمان أن تحظى مجموعة المعتقدات بدعم الاستراتيجية والهيكل. فالثقافة القوية تعني أن الموظفين يعرفون كيف تريد الإدارة العليا منهم الاستجابة لأي موقف، ويعتقد الموظفون أن الاستجابة المتوقعة هي الاستجابة المناسبة ويدركون أنهم سيكافؤون على تبيان قيم المنظمة. وقد حدد المدير التنفيذي الأسلوب المتبع في القمة فيما يتعلق بثقافة مكان العمل من خلال العديد من الرسائل على مستوى المنظمة. وعلى الإدارة العليا التأكد من أن استراتيجية وهيكل البرنامج الذي أعدته المستشارية الأولى لتثاقفة مكان العمل يتماشيان مع الأسلوب الذي حدده المدير التنفيذي. ويعتبر التواصل الفعال عنصرا أساسيا في ذلك.
- 51- وتؤدي الزيادة في عدد الحالات الرسمية وغير الرسمية إلى زيادة في عبء العمل الملقى على كاهل مختلف الإدارات وهي تلك المعنية بالأخلاقيات، وأمين المظالم، ومكتب التفتيش والتحقيق، والشؤون القانونية، والموارد البشرية. وتم الاستشهاد بالقيود المفروضة على الموارد من قبل الشعب المتعددة. وحتى لو أمكن تخصيص المزيد من الموارد، فإن مثل هذا النهج التفاعلي للرقابة سيكون مكلفا وغير مستدام. ومع استمرار تطور بيئة عمل البرنامج، توصي لجنة مراجعة الحسابات بأن الاستخدام الأكثر فعالية للموارد يتمثل في الاستثمار في دفع التحسين المستمر في خطوط الدفاع الثلاثة بما في ذلك ثقافة مكان العمل وطرق العمل والعمليات والضوابط.
- 52- وتواصل الموارد البشرية نشر برنامج الحديث بصراحة "Speak Up"! وهو تدريب يجري وجها لوجه لرفع مستوى الوعي. ويسرُّ لجنة مراجعة الحسابات أن الدورات التدريبية وصلت إلى 300 5 موظف حتى الآن.
- 53- وشمل تدريب مكتب الأخلاقيات بشأن الشؤون الأخلاقية 450 موظفا بشكل مباشر وأكثر من 5 000 موظف بشكل غير مباشر من خلال التعاون مع شعبة الموارد البشرية. وتشجع لجنة مراجعة الحسابات الإدارة على مواصلة هذا التعاون كطريقة فعالة للاستفادة من الموارد. كما طرح مكتب الأخلاقيات أيضا تطبيق التدريب الإلزامي في مجال الأخلاقيات من خلال ثلاث وحدات للتدريب عبر الإنترنت مع تحقيق كل وحدة لتغطية تربو على 90 في المائة.
- 54- وعيّن مكتب الأخلاقيات مركز اتصال تنظيمي للبرنامج معني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسوف يمثل البرنامج في حلقة عمل مشتركة بين الوكالات حول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأجرى مكتب الأخلاقيات تدريبا عبر الإنترنت بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين مع تغطية تقارب نسبتها 90 في المائة من موظفي البرنامج.
- 55- وبالإضافة إلى الآليات القائمة للتعقيبات على الشكاوى، سيعمل الخط الساخن الجديد الذي تديره NAVEX Global على تعزيز تناول المزاعم المتعلقة بسوء السلوك باعتماد منصة متعددة اللغات ومتعددة القنوات. وسيؤدي هذا أيضا إلى زيادة نضوج عمليات مكتب التفتيش والتحقيق.
- 56- وتواصل اللجنة الدائمة المشتركة بين الشعب تحسين تعاونها بما في ذلك بشأن جدول الأعمال الرسمي وتدوين الملاحظات. وقد نضجت عملية الإبلاغ الروتينية إلى لجنة مراجعة الحسابات بشأن عملية العدالة الداخلية، مما أتاح للجنة مراجعة الحسابات نقل الحوار من مستوى آليات الإبلاغ إلى مستوى فهم المعلومات وتفسيرها.
- 57- وعلى الرغم من أن مكتب الأخلاقيات هو مكتب مستقل، فإن لجنة مراجعة الحسابات توصي بأن تحدد الإدارة مساءلة واضحة عن الموافقة على الاستراتيجية والخطة السنوية والأولويات في الوقت المناسب. ومن شأن هذا التغيير أن يساعد مكتب الأخلاقيات على تكييف الأهداف مع القيود المتعلقة بالموارد وترسيخها بثبات في ثقافة المنظمة. وعند حلول الفصل الثاني، كان لا يزال يلزم تحديد العديد من أهداف عام 2020 لمكتب الأخلاقيات. وأعربت لجنة مراجعة الحسابات عن سرورها لرؤية التغيير في مكتب الأخلاقيات من حالة يطغى فيها عبء العمل إلى نهج ذي أولويات يقوم على أساس الموارد.

58- وتوصي لجنة مراجعة الحسابات بإعادة النظر في تقبل البرنامج للمخاطر فيما يتعلق باتخاذ إجراءات تأديبية ضد سوء السلوك. ويتوخى النهج الحالي الحذر بهدف تجنب اتخاذ إجراءات تأديبية يمكن إبطالها في طور الاستئناف. ويجب موازنة ذلك مع ما يترتب على ذلك من انطباع بأن أفعال سوء السلوك يتم التعامل معها باستخفاف.

التصورات والرؤى الإضافية

59- مع الزيادة الهائلة في المساعدة الإنسانية المتوقعة نتيجة كوفيد-19، فإن الإدارة ستعمل فوق طاقتها لضمان تأمين مستويات أعلى من التمويل. ويجب تعزيز القدرات الداخلية من حيث تدبير الموارد وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لمواجهة الفورة في النشاط في المستقبل المنظور.

60- وفي هذا السياق، يتطلب تخطيط القوى العاملة، وهو مجال شددت عليه لجنة مراجعة الحسابات مرارا وتكرارا على مدى السنوات الأربع الماضية، اهتماما خاصا ومركزا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تراعي النسخة القادمة من استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج، التي سيوافق عليها المجلس التنفيذي في فبراير/شباط 2021، نتائج التقرير الموجز عن تقييم استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج (2014-2017) والتقرير الموجز عن التقييم الاستراتيجي لقدرة البرنامج على الاستجابة لحالات الطوارئ (2011-2018).

61- وتشير لجنة مراجعة الحسابات إلى أن ثلاثة من أعضائها الخمسة (بما في ذلك الرئيس) سيخضعون لعملية تناوب في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. ويعتبر ذلك تحولا مهما، وتقترح لجنة مراجعة الحسابات أن يُعنى المجلس بالأمر بحيث يكون هناك تخطيط مناسب للاستمرارية والتعاقب يكفل وجود لجنة فعالة بعد نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وتنتهي فترة ولاية السنوات الثلاث الأولى للسيدة Agnieszka Słomka-Golebiowska في 29 يوليو/تموز 2020. وتتطلع لجنة مراجعة الحسابات إلى تجديد ولايتها لفترة ثانية وأخيرة لمدة ثلاث سنوات.

الملحق الأول

النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي

السند: المادة 27 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وجرى تحديثها في يونيو/حزيران 2017.

(27) يجوز للجنة، رهنا بهذه الاختصاصات، وضع نظامها الداخلي لمساعدة أعضائها على تنفيذ مسؤولياتهم. ويقدم النظام الداخلي للجنة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لأغراض الإحاطة.

الإجراء 1: وضع النظام الداخلي واستعراضه والتشاور بشأنه

1-1 تحدد لجنة مراجعة الحسابات مدى ضرورة النظام الداخلي، وتضع مسودته، وتعرض موادها على المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي للمشورة.

2-1 يتعين الإبقاء على مواد النظام الداخلي في أدنى مستوى ممكن.

3-1 تنتظر المشاورات في الاستفسارات المتعلقة بمواءمة مواد النظام مع اختصاصات اللجنة، وكذلك المتعلقة بسبل تمكين النظام الداخلي من الدفع قدما، بكل كفاءة وفعالية، بمهمة البرنامج وبدور لجنة مراجعة الحسابات لتعزيز عمليات الحوكمة والمخاطر والضوابط والامتثال في البرنامج. وكما لوحظ في اختصاصات اللجنة، فإن ذلك يشمل "ضمان فعالية نظم الضوابط الداخلية، وإدارة المخاطر، ومهام مراجعة الحسابات والرقابة، وعمليات الحوكمة". وفيما عدا الظروف الاستثنائية، تحدد فترة المشاورات بشهر واحد على الأقل.

4-1 يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تعتمد النظام الداخلي رسميا بعد فترة المشاورات – مع أية تعديلات ملائمة – وذلك في الاجتماع التالي المقرر بصورة اعتيادية.

5-1 تقوم أمانة لجنة مراجعة الحسابات سنويا بإدراج بند في جدول أعمال اللجنة عن استعراض جميع مواد النظام الداخلي – بالإضافة إلى اختصاصات اللجنة – لضمان استمرار صلاحيتها ومواءمتها مع احتياجات البرنامج واللجنة.

الإجراء 2: تعيين رئيس اللجنة

1-2 عملا على ضمان استقلال لجنة مراجعة الحسابات، تعمل اللجنة على أن تتوفر لديها قيادة مستمرة يمكنها تنظيم أعمالها والتحدث باسمها. ويدرك أعضاء اللجنة أن استقلال اللجنة وقدرتها على العمل يتضرران في حال عدم وجود رئيس لها.

2-2 يتم اختيار الرئيس وفقا للمادة 23 من اختصاصات اللجنة.

3-2 في حال غياب دور رئيس اللجنة في الفترات بين اجتماعاتها بسبب الاستقالة أو انتهاء فترة العضو المعني، يُعيّن أعضاء اللجنة الباقون رئيسا بالإنابة ليقوم بدور الرئيس إلى أن تنتقد اللجنة وتختار رئيسا جديدا لها.

4-2 في حال عدم توفر الرئيس لحضور اجتماع مطلوب مع الإدارة أو مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي أو لحضور مناسبة رسمية أخرى، يعين الرئيس، بالتشاور مع الأعضاء، أحد أعضاء اللجنة الآخرين لتمثيل اللجنة بنفس أسلوب الرئيس وصفته.

الإجراء 3: ملاحظة عمليات البرنامج

- 1-3 تعتقد لجنة مراجعة الحسابات اعتقاداً ثابتاً بأن قدرة أعضاء اللجنة على تحسين دورهم تقتضي قيامهم بملاحظة عمليات البرنامج خارج إطار الاجتماعات الرسمية التي تعقدتها اللجنة وفقاً للسلطة التي تمنحها المادة 4 من اختصاصاتها.
- 4) تتمتع لجنة مراجعة الحسابات بكل السلطة اللازمة للوفاء بمسؤولياتها، بما في ذلك الوصول إلى معلومات البرنامج وسجلاته ومرافقه وموظفيه.
- 2-3 تتمثل الغاية من ملاحظة العمليات في الدفع قدماً بتعليقات اللجنة واستنتاجاتها فيما يتعلق بعمليات الحوكمة والمخاطرة والمراقبة والامتثال في البرنامج.
- 3-3 يمكن لطريقة الملاحظة أن تشمل زيارات موقعية إلى مكاتب البرنامج الإقليمية أو القطرية أو إلى مكاتب أو عمليات شركائه، أو المشاركة في اجتماعات موظفي البرنامج والحضور في جلسات التشاور، أو مرافقة موظفي المراجعة الداخلية للحسابات أثناء مهامهم، أو غير ذلك من مناسبات أو أنشطة للدفع قدماً بالهدف من الملاحظة.
- 4-3 تشمل الاعتبارات المتعلقة بتحديد مدى ملاءمة الملاحظة ما يلي، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- الأثر على عمليات البرنامج، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القدرة على دعم أعضاء اللجنة في الميدان أو في مكان الاجتماع، وأثر أعضاء اللجنة المحتمل على الحوار العادي المفتوح بين الموظفين، والقدرة على تنسيق المسائل اللوجستية والنقل؛
 - سلامة أعضاء اللجنة وأمنهم؛
 - الاحتياجات والتقييدات والتلقيحات، فيما يتعلق بالرعاية الصحية؛
 - المتطلبات اللغوية؛
 - تحديد الجهة القيادية التابعة للبرنامج أو لشريك له والتي ستستضيف عملية الملاحظة، وإجراء التشاور معها؛
 - التكلفة الكلية لجهود الملاحظة بما في ذلك تكاليف النقل والإقامة والدعم؛
 - الصفة التمثيلية الجغرافية والتشغيلية للموقع الذي ستجري زيارته بالنسبة لعمليات البرنامج الكلية؛
 - برامج البرنامج ومبادراته الجديدة؛
 - مجالات التركيز المحددة لاهتمامات أعضاء اللجنة، من قبيل نظم التكنولوجيا، والموارد البشرية، والمشتريات؛ واللوجستيات، وعمليات الشركاء، وغير ذلك؛
 - المراجعات أو التقييمات أو غير ذلك من أنشطة مراقبة المكتب أو البرنامج المعني، مما أجري مؤخراً أو يجري حالياً؛
 - الرؤى المتوقعة التي ستسترشد بها توصيات لجنة مراجعة الحسابات وتقريرها السنوي؛
 - عدد بعثات الملاحظة وتوقيتها خلال السنة التقويمية.
- 5-3 تتطلب عمليات الملاحظة موافقة المدير التنفيذي أو من يعينه أو هيئة مكتب المجلس التنفيذي.
- 6-3 يتطلب تحديد عمليات الملاحظة وجدولها الزمني التشاور مع المدير التنفيذي أو من يعينه.
- 7-3 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يتضمن جدول أعمال اللجنة، في أعقاب أية بعثة للملاحظة، مناقشة للملاحظة. وتناقش اللجنة الرؤى التي تم تحديدها خلال الملاحظة وكذلك الدروس المستفادة فيما يتعلق بكفاءة بعثة الملاحظة وفعاليتها. وتستخدم هذه الرؤى في الأغراض التالية:

- طرح بنود إضافية على جدول أعمال اللجنة، وكذلك توصياتها وتقريرها السنوي،
 - الاسترشاد بها فيما يتعلق بطبيعة عمليات الملاحظة في المستقبل، وتوقيتها وكفاءتها وفعاليتها.
- 8-3 تذكر لجنة مراجعة الحسابات الملامح الرئيسية لجميع عمليات الملاحظة في تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي.

الإجراء 4: إعلان الاستقلال وبيان المصالح المالية

- 1-4 تتكفل أمانة لجنة مراجعة الحسابات بأن يُطلب من جميع أعضاء اللجنة سنويا بأن يعلنوا بصورة خطية استقلالهم وأن يرفقوا ذلك ببيان عن مصالحهم المالية، وأن يسلموا بمتطلبات السرية، عملا بالمواد التالية من اختصاصات اللجنة:
- 14) لما كان دور اللجنة هو تقديم المشورة الموضوعية، فإن الأعضاء يبقون مستقلين عن أمانة البرنامج، والمجلس التنفيذي، ويكونون بمعزل عن أي تضارب حقيقي أو ظاهر في المصالح.
- 17) يوقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونها إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعا لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.
- 31) تظل جميع الوثائق والمعلومات السرية التي تُعرض على اللجنة، أو تحصل عليها، وثائق سرية ما لم يتقرر خلاف ذلك. ويقر أعضاء اللجنة بهذا الالتزام كتابة وقت تعيينهم.
- 2-4 تحدد طريقة الاعتراف وشكله بالذيل ألف المرفق بنظام اللجنة الداخلي، وتجمعه أمانة اللجنة وتقدمه إلى رئيس المجلس التنفيذي، مع تقديم نسخة منه إلى المدير التنفيذي المساعد للشراكة والحوكمة والمناصرة.

الإجراء 5: اعتماد المحاضر

- 1-5 تنص اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات على أن تجتمع اللجنة بصفة شخصية إلا في ظروف استثنائية. (انظر الفقرة 26).
- 2-5 للإسراع بتوزيع المحاضر الرسمية للجنة مراجعة الحسابات قبل الاجتماع التالي المقرر للجنة، فإنه تلزم آليات لاعتماد المحاضر بصفة رسمية خارج نطاق الاجتماعات بصفة شخصية. وفي هذه الحالة، لا يتم الاعتماد الرسمي للمحاضر إلا في الاجتماع المقرر التالي.
- 3-5 وبناء على ذلك، وبموجب الفقرة 26 من الاختصاصات التي تسمح بأن تجتمع اللجنة في أماكن أخرى بموافقة رئيس المجلس التنفيذي، والفقرة 27 التي تسمح للجنة بأن تضع نظامها الداخلي، يجوز للجنة مراجعة الحسابات أن تطلب من أمانة المجلس التنفيذي تعميم المحاضر النهائية على أعضاء اللجنة لاعتمادها عن طريق البريد الإلكتروني، وطلب تصويت رسمي للاعتماد من جانب أعضاء اللجنة، وتسلم بعد التصويت عن طريق البريد الإلكتروني. ووفقا للفقرة 28 من الاختصاصات، تعتبر المحاضر أنها اعتُمدت لدى الحصول على تصويت إيجابي من غالبية الأعضاء الذين شاركوا في الاجتماع التالي للجنة، والذي توثقه المحاضر.

الإجراء 6: خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات

- 1-6 بناء على رغبات هيئة مكتب المجلس التنفيذي، تحتفظ لجنة مراجعة الحسابات بخطة عمل للجنة بمساعدة أمانة المجلس التنفيذي.
- 2-6 تتناول خطة العمل ثلاث وثائق تكميلية:
- خطة عمل للجنة مراجعة الحسابات تتواءم مع اختصاصات اللجنة ومصالحها، والمتوائمة مع التزاماتها بموجب الاختصاصات.

- قائمة بنود العمل يُحتفظ بها كذيل لمحاضر لجنة مراجعة الحسابات.
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس التنفيذي.

3-6 سوف تحصل خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات على مدخلات من أصحاب المصلحة، وتضع جداول أعمال الاجتماعات الفعلية، وتوفّر مدخلات للمجلس التنفيذي بشكل عام بموجب الإطار التالي:

خطة عمل لجنة مراجعة الحسابات

النتائج	طريقة التوثيق	متى	ماذا	مدخلات أصحاب المصلحة
التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات إلى المجلس	محضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات بنود عمل محضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات	اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات - مواضيع جدول الأعمال - مناقشات هيئة مكتب المجلس التنفيذي - مناقشات المدير التنفيذي زيارات المراقبة استعراض الوثائق المكالمات الهاتفية مع الإدارة/مكتب المفتش العام وخدمات الرقابة	خطة العمل والجدول الزمني - الأسئلة - مواضيع للمتابعة - بنود عمل محضر الاجتماع	- استعراض الاختصاصات - مدخلات المجلس التنفيذي - مدخلات المدير التنفيذي - مدخلات أعضاء اللجنة - التقييم الذاتي للجنة - عرض اللجنة على مجلس البرنامج

الإجراء 7: الرقابة التي يمارسها مكتب المفتش العام

- 1-7 تسدي لجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، المشورة بشأن أداء وظيفة المراجعة الداخلية وأداء المفتش العام. وتسعى اللجنة إلى فهم ثقافة مكتب المفتش العام وظروف عمله بشكل عام في الحدود الملائمة لمجلس غير إداري أو كيان رقابي. وسيتم الاضطلاع بالأمر التالية لدعم هذه الجهود.
- 2-7 تعقد اللجنة اجتماعات دورية خاصة وفردية مع المفتش العام ونائبه في مكتب المراجعة الداخلية ونائبه في مكتب التحقيقات. وتشجع اللجنة أيضا قيادة مكتب المفتش العام على السماح لمديري المكتب وقادة المهمات بتقديم أعمالهم مباشرة إلى اللجنة عند الاقتضاء.
- 3-7 وفي إطار ما يجريه البرنامج من استقصاءات عن مشاركة الموظفين أو تقييمات أخرى لثقافة المنظمة، تقدم النتائج المتعلقة بمكتب المفتش العام إلى اللجنة إضافة إلى معلومات عن سياق هذه النتائج.
- 4-7 وتوافي اللجنة بنتائج الاستقصاءات المتعلقة بتقييم العملاء لمكتب المفتش العام التي تجرى عند انتهاء المهمات. وإذا لم يتم مكتب المفتش العام بهذا النوع من الاستقصاءات، فعليه أن يطلع اللجنة على الأسباب المبررة لذلك.
- 5-7 وتقوم اللجنة بصورة دورية بتقصي سبل الإدارة فيما يخص أداء المفتش العام وأي شواغل متعلقة بأدائه الشخصي أو بأداء وظيفة المفتش العام ككل. وتبلغ الإدارة اللجنة بصورة استباقية بأي شواغل في هذا الصدد.

الذيل ألف للنظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي
إعلان الاستقلال وبيان المصالح المالية

المادة 17 من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات: يوقع أعضاء اللجنة على إعلان سنوي للاستقلال وبيان عن المصالح المالية، ويقدمونها إلى رئيس المجلس التنفيذي، تبعا لإجراءات تنشئها اللجنة بموجب قواعدها الإجرائية.

أنا _____، العضو في لجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي أقر، بقدر علمي، بما يلي:

- ليس لي أي موقع أحتفظ به في شركات تقييم علاقة أعمال مع البرنامج.
- لم ولن أشارك في أنشطة يمكن أن تضر باستقلالي في أداء واجباتي كعضو في لجنة مراجعة الحسابات، أو يبدو أنها تضر بهذا الاستقلال.
- ليس لدي أي مصالح مالية يمكن أن تضر باستقلالي في أداء واجباتي كعضو في لجنة مراجعة الحسابات، أو يبدو أنها تضر بهذا الاستقلال.
- إنني باق على الاعتراف بمسؤوليتي عن الحفاظ، بقدر ما أستطيع، على سرية الوثائق المقدمة لي في سياق عملي في لجنة مراجعة الحسابات.
- إنني أعمل في اللجنة بصفتي الشخصية، ولا ألتمس ولا أقبل أية تعليمات لعملي في لجنة مراجعة الحسابات من أية هيئة إدارية أو سلطة أخرى داخل البرنامج أو خارجه.

(معلومات إضافية أود أن أصرح بها – اختيارية)

التوقيع: _____

التاريخ: _____

الملحق الثاني

تكوين لجنة مراجعة الحسابات

- السيد Suresh Kana: من مواطني جنوب أفريقيا. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- السيدة Elaine June Cheung (ZHANG Qiling): من مواطني الصين. وقد بدأت فترة ولايتها في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- السيد Omkar Goswami: من مواطني الهند. وقد بدأت فترة ولايته في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 وانتهت في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وجرى تمديدها حتى 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
- السيدة Agnieszka Słomka-Golebiowska: من مواطني بولندا. وقد بدأت فترة ولايتها في 30 يوليو/تموز 2017 وتنتهي في 29 يوليو/تموز 2020.
- السيد Robert Samels: من مواطني كندا. وقد بدأت فترة ولايته في 1 مارس/آذار 2019 وتنتهي في 28 فبراير/شباط 2022.

الملحق الثالث

أنشطة لجنة مراجعة الحسابات أبريل/نيسان 2019 – مارس/آذار 2020			
مارس/آذار 2020	ديسمبر/كانون الأول 2019	يوليو/تموز 2019	
√	√	√	جلسة تنفيذية مع هيئة مكتب المجلس التنفيذي
√		√	جلسة تنفيذية مع المدير التنفيذي
√	√	√	جلسة تنفيذية مع نائب المدير التنفيذي
√	√	√	جلسة تنفيذية مع المفتش العام
√	√	√	العمليات
	√	√	شؤون التقييم
شؤون الرقابة:			
√	√	√	– المراجعة الخارجية
√	√	√	– المراجعة الداخلية
√	√	√	الكشوف المالية
√	√	√	المحاسبة
√	√	√	إدارة الأداء والمخاطر
√	√	√	شؤون الموارد البشرية
√	√	√	الصوابط الداخلية
√	√	√	الشؤون الأخلاقية
√			الشؤون القانونية
√	√	√	الادعاءات بأنشطة غير سليمة
√	√	√	شؤون المالية والميزانية